المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
العـــــدد 20A شباط 2026
No.20A Feb. 2026
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254

الرعاية والصيانة والجهود الإنسانية لمنظمة اللاجئين الدولية من الأول من تموز 1947الى الثلاثين من حزيران1950

منار معروف سيف
jskre8e952@gmail.com
Prof.Dr. Zaman H. Kraidi
zamanhassan@utq.edu.iq
كلية الآداب /جامعة ذي قار

الملخص:
يتناول هذا البحث دور منظمة اللاجئين الدولية (International Refugee Organization – IRO) في مجال الرعاية والصيانة خلال الفترة الممتدة بين عامي 1947 و1950، وهي مرحلة مفصلية أعقبت الحرب العالمية الثانية وشهدت أزمة إنسانية حادة تمثلت في الملايين من اللاجئين في أوروبا ومناطق أخرى من العالم, وقد أُنشئت منظمة اللاجئين الدولية تحت إشراف الأمم المتحدة بهدف معالجة الآثار الاجتماعية والإنسانية للحرب،من خلال تقديم المساعدات الأساسية للاجئين إلى حين إيجاد حلول دائمة لمشكلاتهم. ركز البحث على طبيعة الخدمات التي قدمتها المنظمة في مجال الرعاية والصيانة، والتي شملت توفير الغذاء، والمأوى، والرعاية الصحية، والملابس،إضافة إلى الدعم الاجتماعي والنفسي, كما تناول البحث آليات عمل المنظمة، ومصادر تمويلها، والتحديات التي واجهتها، مثل محدودية الموارد، وتعقيد الأوضاع السياسية،واختلاف سياسات الدول المضيفة, وأظهر البحث أن منظمة اللاجئين الدولية أسهمت بشكل كبير في تحسين الأوضاع المعيشية للاجئين، ومهّدت الطريق لبرامج إعادة التوطين والإدماج التي تلت تلك المرحلة.
كلمات مفتاحية : الرعاية والصيانة ، منظمة اللاجئين الدولية

Care, Maintenance, and Humanitarian Efforts of the International Refugee Organization from July 1, 1947, to June 30, 1950

Manar Marouf Saif
jskre8e952@gmail.com
Prof. Dr. Zaman H. Kraidi
zamanhassan@utq.edu.iq
College of Arts / University of Thi-Qar

Abstract:
This research examines the role of the International Refugee Organization (IRO) in providing care and maintenance during the period between 1947 and 1950. This pivotal period followed World War II and witnessed a severe humanitarian crisis involving millions of refugees in Europe and other parts of the world. The IRO was established under the auspices of the United Nations to address the social and humanitarian consequences of the war by providing basic assistance to refugees until permanent solutions to their problems could be found. The research focused on the nature of the services provided by the organization in the field of care and maintenance, which included providing food, shelter, healthcare, and clothing, in addition to social and psychological support. The research also addressed the organization's operational mechanisms, its sources of funding, and the challenges it faced, such as limited resources, complex political situations, and differing policies among host countries. The research demonstrated that the International Organization for Refugees (IOM) contributed significantly to improving the living conditions of refugees and paved the way for the resettlement and integration programs that followed.
Keywords: Care and maintenance, International Organization for Refugees

أولاً: دور منظمة اللاجئين الدولية في الرعاية والصيانة خلال عام 1947

واجهت منظمة اللاجئين الدولية منذ تأسيسها في أعقاب الحرب العالمية الثانية أعداداً هائلة من اللاجئين ممن فقدوا أوطانهم وأسرهم ووجدوا أنفسهم بلا مأوى أو مصدر رزق, ومن هذا الواقع الإنساني المعقد برزت الحاجة الى توفير استجابة عاجلة تلبي الاحتياجات الأساسية لهؤلاء الأفراد فكانت مرحلة الرعاية والصيانة إحدى ابرز الوظائف الميدانية التي قامت بها المنظمة لتقديم الرعاية الأولية للاجئين[1].

تولت اللجنة التحضيرية منذ الأول من تموز عام 1947 مسؤولية حوالي 704,000 لاجئ في مناطق العمليات الرئيسة، أي في مناطق الاحتلال الغربية بألمانيا، وفي النمسا وإيطاليا والشرق الأوسط، وتم إيواء اللاجئين في معسكرات حول مراكز التجمع وفي مناطق أخرى وخاصة دول أوروبا الغربية، اذ تم تقديم الرعاية لهم من خلال برنامج منح إغاثة للأفراد والأسر الذين يعيشون داخل اقتصاد البلد المعني[2].

كان من الضروري تحديد اهلية اللاجئين للحصول على مساعدة المنظمة, وفقًا للمعايير الأساسية المنصوص عليها في الملحق الأول من الدستور في تعريفه للأشخاص الذين تساعدهم منظمة اللاجئين الدولية, ان وظيفة التحديد والتسجيل لها غرض مزدوج فصل الاشخاص الذين يتلقون المساعدة من المنظمة عن أولئك الذين لا يحق لهم تلقيها, وتزويد المجلس العام واللجنة التنفيذية ببيانات موثوقة كأساس للتخطيط للإنفاق[3] .

اعتمدت أهلية اللاجئين للحصول على دعم المنظمة على تقييم فردي للحالة، اذ يتم النظر في عوامل اساسية مثل: الاضطهاد المرتبط بأسباب محددة مثل الدين أو العرق أو السياسة، كذلك ضعف الحماية في بلد اللجوء المعني، والحاجة للوصول إلى حلول مستدامة مثل الاعادة الى الوطن او إعادة التوطين، اذ اعتمد التقييم على المعلومات المقدمة من اللاجئين ونتائج المقابلات الشخصية[4].

كان من المقرر تحديد الأهلية وفقاً لدستور منظمة اللاجئين الدولية وقد أنشئت مجالس أهلية في منتصف عام 1947 في معظم المكاتب الميدانية في المانيا والنمسا وايطاليا, كما شكلت هناك أيضًا مكاتب أو مراكز مراقبة استقبلت طلبات اللاجئين، وقعت في أماكن اتاحت للاجئين أكبر فرصة ممكنة للتقدم بطلب للحصول على مساعدة (IRO)[5], كانت مسؤولية ادارة هذه المكاتب ترجع الى مكتب واحد في المقر الرئيس للمنظمة في جنيف والذي يصدر توجيهات سياسية ضمن القواعد العامة التي وضعها المدير العام[6].

كان على المتقدمين أولًا للحصول على الاهلية ملء نموذج "طلب المساعدة" الخاص بمكتب اللجوء المعروف باسم نموذج (CM/1)[7], شكل نموذج (CM/1) أساساً لمقابلة شخصية مع مسؤول الأهلية الذي يقرر لاحقاً أهلية المتقدمين للحصول على وضع لاجئ أو نازح ,غالبا ما لم تتخذ القرارات على الفور نظرًا لتطلب بعض الأدلة في البداية، والتي كان من الصعب تقديمها عادةً في بعض الحالات, ويمكن تقديم الطلب كفرد او مجوعة عائلية[8].

كان التحقق من المعلومات المقدمة من قبل اللاجئين ليست سهلة على مسؤولي الاهلية؛ لأن اللاجئين غالباً ما قدموا معلومات كاذبة ولم يخبروا مسؤولي الاهلية بالحقيقة لتحقق هدفها في القبول ضمن اختصاص المنظمة[9] على سبيل المثال زوّد العديد من المواطنين السوفييت أنفسهم خوفاً من الإعادة القسرية إلى وطنهم في نهاية الحرب بمجموعات من أوراق الهوية كمواطنين بولنديين أو سلافيين آخرين[10].

منح مقدم الطلب فرصة الاستفادة من الشك عندما لا يكون لدى المرشح أي أوراق ثبوتية لا يستبعد تلقائياً؛ إذ يمنح فرصة الشك إذا بدت قصته معقولة, وعملاً بالسياسة الاجتماعية الرامية إلى الحفاظ على وحدة الأسرة، فإن تحديد الأهلية الأساسية الإيجابية لرب الأسرة, يعني ضمن أهلية الزوجة والأبناء وغيرهم من المعالين، ما لم يكن هناك استبعاد رسمي لأحد أفراد الأسرة بموجب الجزء الثاني من الملحق الأول من الدستور[11].

أنشأت منظمة اللاجئين الدولية أيضاً مجلس مراجعة ليكون بمثابة سلطة أعلى للاعتراضات ومقره في المقر الرئيسي لمنظمة اللاجئين الدولية في جنيف، بوصفه هيئة شبه قضائية يمكن للمتقدمين المرفوضين الاستئناف أمامها في حالة رفض موظفي الأهلية طلباتهم, لجأ هؤلاء المتقدمون إلى المجلس بما يسمى نماذج "التماس المراجعة"(Review Petition)، والتي اتخذت على شكل مبررات مكتوبة أو أدلة أو شهادات اذ قام أعضاء المجلس بفحص الطعون ومناقشتها وإذا لزم الأمر طلبوا معلومات إضافية في بعض الحالات[12].

كان الهدف الأساس من إنشاء مجلس المراجعة إنصاف الأفراد الذين حددت أهليتهم خطأ[13], اذ واجه المجلس ايضاً مشاكل عبء الإثبات والادعاءات الكاذبة والبيانات المتضاربة ,وقد استندت قرارات المجلس إلى المعايير نفسها التي استخدمها مسؤول الأهلية في البداية؛ وكانت الدستور وتفسيره من قبل الإدارة والمجلس العام كما هو منصوص عليه في توجيهات المدير العام, وكانت الأدلة مماثلة لتلك المقدمة إلى مسؤول الأهلية نموذج التسجيل، والوثائق الشخصية، والإفادات والشهادات المشفوعة بالقسم، والمعلومات التي حصل عليها المجلس من مصادر استخباراتية والمقابلة نفسها[14].

تلقت المنظمة منذ بدء عملياتها عام 1947ما يقارب 1,324,016 طلباً لغرض الحصول على مساعدة المنظمة ,وقد قامت المنظمة بعملية تحقق كبيرة لتلك الطلبات , اذ اظهرت النتائج ان 62% من المتقدمين كانوا قد وصلوا الى مناطق العمليات قبل عام 1947, و8% وصلوا خلال عام 1947 و8% في عام 1948 و22% خلال عام 1949 وقد جاءت معظم الطلبات من اشخاص يتواجدون في المانيا واستراليا وايطاليا[15] .

اصدر مجلس مراجعة الاهلية حوالي 14,815 طلباً مؤهل للحصول على المساعدة ,وصرح بأن 4,696 من المتقدّمين قد سحبوا طلباتهم، أما 1,497 حالة متبقية فقد تركت دون تحديد وضعها في الغالب، كان أعضاء المجلس يجرون مقابلات شخصية مع المتقدمين ,خاصة في المناطق المحتلة والمناطق الرئيسية التي تم تكليفهم بالعمل فيها[16].

كانت مسألة الأهلية لدى المنظمة من اكثر التحديات تعقيداً , وقد حدت معايير الأهلية المفروضة على منظمة اللاجئين الدولية بموجب دستورها من حريتها في تلبية طلبات المساعدة ,فضلاً عن الضغط الهائل الناتج عن عدد الطلبات الكبير الذي يتطلب معالجة الملفات بالسرعة المطلوبة مما ادى الى تأخر البت في آلاف من الحالات او تعليقها[17], ووفقاً لذلك فقد عانى اللاجئين كثيراً بسبب هذه الاجراءات المعقدة مما فاقم من مشكلة طلب اللجوء.

اعلنت المنظمة الفئات الرئيسية للاجئين التي استبعدتهم من طلب المساعدة من المنظمة وأهم تلك الفئات تمثلت بالاتي[18]:

(أ) الأشخاص الذين لا يمكنهم تقديم طلبات اللجوء ,لأنهم لم يقدموا ادلة موثوقة في اثبات وضعهم كلاجئين حقيقيين .

(ب) الأشخاص الذين رفضوا المثول امام مجلس الاهلية, او لم يكملوا اجراءات تحديد الوضع القانوني .

(ج) الأشخاص ذوو الأصول العرقية الألمانية الذين استبعدوا بناءً على الملحق الأول من الدستور.

(د) الأشخاص الذين تطوعوا لمساعدة القوى المعادية.

(و) الأشخاص الذين رفضوا مقترحات المنظمة دون أسباب وجيهة, واستغلوا موارد المنظمة كما رفضوا التعاون معها دون مبرر معقول.

يتضح ان ابعاد المنظمة لهذه الفئات, يكشف الاطار القانوني الذي وضع لتحديد من يستحق صفة لاجئ ومن اعتبر خارج هذا التصنيف, على الرغم من ان الظروف الانسانية المتشابهة,فقد ركزت المنظمة على مدى تطابق الشروط القانونية على الافراد بدلاً من مراعاة المعاناة الفعلية او الاحتياجات الانسانية المباشرة, ويلاحظ أن شرط تقديم أدلة صالحة ومقنعة كان عائقًا رئيسيًا أمام العديد من اللاجئين الذين افتقدوا الوثائق الرسمية أو الشهود، لا سيما بعد فوضى الحرب العالمية الثانية.

تم توفير برنامج شامل يشمل كافة متطلبات الحياة بالنسبة للاجئين الذين ثبتت اهليتهم ,فقد وفرت اليهم اللوازم الشخصية ,الغذاء ,الملابس , والخدمات الصحية , والرعاية الكاملة في المستشفيات مع توفير فرص العمل والتدريب المهني، والتعليم، والإرشاد الفردي، وخدمات رعاية الطفل[19], وقد كان هذا البرنامج من نواحٍ عديدة، استمراراً للبرنامج الذي بدأته الوكالتان السابقتان إدارة الأمم المتحدة للإغاثة وإعادة التأهيل واللجنة الحكومية الدولية للاجئين, ومع ذلك بعد الأول من تموز عام 1947 تم تنفيذ هذا البرنامج بطاقم عمل منخفض بشكل كبير وقد أتيح ذلك من خلال إسناد المزيد من مسؤوليات الإدارة إلى اللاجئين والأشخاص المشردين أنفسهم، عبر لجان المخيمات المنتخبة منهم، وذلك تحت إشراف دقيق من قِبل المنظمة[20].

كان اللاجئين الذي يقيمون في مراكز التجمع وتحت رعاية المنظمة حوالي 28,000 في مناطق الاحتلال البريطانية والفرنسية والأمريكية في النمسا و552,000 في مناطق الاحتلال الثلاث المقابلة في ألمانيا و18,000 في إيطاليا، و28,000 تلقوا الرعاية في أماكن مختلفة في الشرق الأوسط 16,000 , في شرق إفريقيا، منهم ما يقارب 700 في مصر، حوالي 4,250 في أماكن مختلفة في الهند، كذلك هناك3,800 في لبنان، و2,750 في فلسطين, فقد كانت تقدم لهم الرعاية والإعالة حتى 30 حزيران 1947، كان هناك أيضًا 60,550 شخصاً في مخيمات تدار من قبل سلطات الاحتلال العسكري نفسها[21].

تولت المنظمة رعاية حوالي 9,000لاجئ لم يكونوا يقيمون في مراكز التجمع، وكانوا سابقاً تحت رعاية اللجنة الحكومية الدولية للاجئين, كان منهم ما يقارب 1,800 في بلجيكا، و6,300 في فرنسا، و880 في كل من هولندا، والبرتغال، واسبانيا[22] كما قامت المنظمة ايضاً برعاية حوالي 9,300 لاجئ، كانوا جميعاً تقريباً من اليهود الأوروبيين الذين كانوا تحت رعاية اللجنة الأمريكية المشتركة للتوزيع (AJDC)[23]، وبمساعدة من (UNRRA) في مدينة شنغهاي[24].

كان من الضروري على منظمة اللاجئين الدولية عقد اتفاقيات مع الدول الأعضاء في المنظمة ومع الحكومات غير الاعضاء في المنظمة لكونها دول منشأ او دول لجوء اول او اقامة دائمة,وقد منحت المادة الثانية من دستور منظمة اللاجئين الدولية سلطة **"إجراء المفاوضات وإبرام الاتفاقيات مع الحكومات"** بغرض تنفيذ وظائفها، مثل الرعاية المؤقتة والصيانة والإعادة إلى الوطن[25].

عقدت المنظمة في السادس من ايلول عام 1947بشأن المساعدة الدولية للاجئين اتفاقية مع سلطات الاحتلال البريطانية والفرنسية في ألمانيا والنمسا , اذ تولت السلطات العسكرية في المنطقتين البريطانية والفرنسية الإدارة المباشرة لمراكز التجمع, ويتم ذلك تحت إشراف المنظمة على السياسات المتفق عليها, ووفقاً لمبادئ الدستور على ان تتحمل المنظمة تكاليف هذه العمليات[26].

كما عقدت المنظمة اتفاقية مع إيطاليا في روما, في الرابع والعشرون من تشرين الاول 1947, وقد خولت هذه الاتفاقية المنظمة القيام بأنشطتها في الأراضي الإيطالية فيما يتعلق برعاية اللاجئين وإعادتهم إلى أوطانهم وإعادة توطينهم، ونصت على تعاون الحكومة الإيطالية لتحقيق هذه الغايات, وقد شكّلت لجنة مشتركة تألفت من مندوبين عن الحكومة وممثلين عن منظمة IRO لتنفيذ الاتفاقية، ومناقشة كل من السياسات والمشكلات العملية اليومية[27].

ثانياً: مرحلة التوسع وتكثيف برامج الرعاية والصيانة(1948-1950)

ابرمت المنظمة ايضاً اتفاقيات مع سلطات الاحتلال في منطقتي الاحتلال للولايات المتحدة في ألمانيا والنمسا في الثامن والعشرون من تموز عام 1948 , اذ اعطت مسؤولية مباشرة لمنظمة اللاجئين الدولية في رعاية اللاجئين وإعالتهم، وتشغيل مراكز التجمع، ومهام الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين والحماية القانونية، وتوفير الإمدادات والمرافق الإضافية, وتُوفر السلطات المحلية الإمدادات والخدمات الأساسية التي تحتاجها المنظمة كما حددت الاتفاقيات وضع المنظمة وموظفيها ووضع اللاجئين والنازحين، بينما نصت على الحفاظ على القانون والنظام والأمن من قبل سلطات الاحتلال وبالتنسيق الوثيق معه[28].

عقدت المنظمة اتفاقيات مع حكومات عدد من الدول ذات السيادة التي تعمل فيها المنظمة منها حكومات فرنسا والدنمارك وسويسرا، واختلفت هذه الاتفاقيات والترتيبات وفقاً لوظائف المنظمة في البلدان المعنية، لكنها جميعًا تنص على إجراء العمليات وفقاً لمبادئ الدستور والمتطلبات المحلية[29].

نلاحظ مما تقدم ان عقد الاتفاقيات من قبل منظمة اللاجئين الدولية كانت خطوة محورية لضمان الحصول على الدعم للاجئين خلال مرحلة الرعاية والصيانة, مثل الغذاء ,المأوى ,الرعاية الصحية والتعليم فضلاً عن الدعم المعنوي لتخفيف معاناتهم ,وقد عززت الاتفاقيات من التعاون بين الدول والمنظمة وساهمت في رعاية مئات الالاف من اللاجئين, كما مكنت بعض الدول من دمج اللاجئين بشكل فعال في المجتمع.

كانت مسؤولية الإشراف على عمليات المخيمات تقع على عاتق المنظمة احياناً او لسلطات الاحتلال حسب الاتفاقيات المبرمة سابقاً[30],وقد أشرف فريق من المتخصصين تحت إشراف ضباط عسكرين كبار، على العديد من الأنشطة والبرامج في مراكز التجمع المختلفة في كل مركز كان هناك طاقم دولي يتألف عادةً من مدير مركز ومسؤولي إمداد الرعاية الاجتماعية, كان هؤلاء الضباط يساعدهم موظفون محليون والذين كانوا في معظم الحالات رؤساء أقسام معينة ويعيّنون كموظفين محليين[31].

وضعت المنظمة المبادئ التي تحكم معايير الرعاية والتي وافق عليها المجلس العام اذ كانت وفق الاتي[32]:

١- وجب ألا يكون النظام الغذائي أدنى من ذلك الذي يحصل عليه السكان المحليون، وجب أن تلبي المعايير الدنيا للطوارئ التي أقرّتها الجهات الطبية والتغذية المختصة.

٢- وجب توفير الملابس حسب الحاجة لتناسب ظروف المناخ، ويجب أن تكون بمستوى يلبي احتياجات الفرد من حيث المهنة، الحالة الصحية، العمر، الجنس.

٣- يجب توفير السكن وفقًا للمعايير الدنيا للصحة والكرامة.

٤- وجب اتاحةفرصة العمل لأكبر عدد ممكن من الأشخاص المرحّلين واللاجئين في وظائف مفيدة ضمن مهاراتهم.

٥- كما ينبغي توفير فرص التعليم للأطفال والشباب حيثما أمكن.

٦- توفير مرافق لجميع الجماعات لممارسة شعائرهم الدينية.

عملت المنظمة في الاتفاق لتحديد معايير أماكن المعيشة والغذاء والتغذية، والملابس، ولوازم الراحة، لكي يتم تنفيذها بشكل جيد, وبدأت خطط لتجميع سكان المخيمات في منشآت أفضل موضوعة لإتاحة خط الإمداد الأكثر اقتصادًا, وتم إيلاء اهتمام خاص للمستشفيات ومراكز الشباب ودور الأطفال ومرافق المخيمات الخاصة، وترتيبات لكبار السن تحسبًا للمشاكل التي قد تواجهها المنظمة اثناء عملها[33].

سجلت منظمة اللاجئين الدولية منذ الاول من تموز 1948 حتى كانون الاول 1948 مليون طلب للحصول على مساعدة المنظمة, وكانت العوامل الرئيسة التي ساهمت في هذا المعدل المرتفع من الطلبات ترجع الى أشخاص كانوا يعملون في ألمانيا والنمسا، ولم يكونوا في السابق بحاجة إلى مساعدة من المنظمة لكن نتيجة الارتفاع الحاد في البطالة أصبحوا غير قادرين على إعالة أنفسهم وأسرهم, اضافةً الى تدفق لاجئين جدد من اوروبا الشرقية[34].

مثلت الطلبات الجديدة عندما تم تصنيفها لأول مرة خلال عام 1948 حوالي 46,300 مجموعة عائلية، و859 طفلًا غير مصحوبين بذويهم، و93,011 بالغاً غير مرتبطين, تم تحديد أكثر من 78% من الطلبات الواردة على أنها ضمن ولاية المنظمة وتشمل هذه الطلبات حوالي 156,117 لاجئًا من أكثر من 25 دولة , وكانت الغالبية العظمى من بولندا, التشيك, يوغوسلافيا, استونيا, لاتفيا, واوكرانيا, كان اجمالي عدد المقبولين للرعاية والاعالة خلال هذه المدة اقل من 74,000 حيث يشمل هذا الرقم الولادات داخل المخيمات وحالات المشقة[35].

شكلت لجان مركزية داخل مراكز التجمع من اللاجئين انفسهم يتم اختيارهم وانتخابهم داخل مراكز التجمع, جاء تشكيل هذه اللجان لغرض ادارة شؤونهم اليومية وتحسين التواصل بين المنظمة واللاجئين كما عزز نشوء هذه اللجان التزام المنظمة بضمان ان يكون اللاجئين في صميم كل ما قامت به[36], وكانت تعقد اجتماعات شهرية مع اللاجئين داخل مراكز التجمع, اذ كان لها اثر معنوي كبير على اللاجئين ,كما ناقشت تلك اللجان المسائل المهمة مع المنظمة منها نقل مشاكل اللاجئين داخل المركز وايجاد حلول لها, والمشاكل المتعلقة بالتسجيل او طلب مساعدات اضافية[37].

كان عمل اللجان المركزية اشبه بعمل المجلس البلدي, وعادةً تجري انتخابات سنوية لجميع مراكز التجمع لغرض تشكيل تلك اللجان, ثم بعد ذلك ترشح اللجنة مديراً للمخيم ليتولى مهام منصبه كعضو اعلى في طاقم الادارة للاجئين, وكان يعمل تحت اشرافه العديد من الضباط لإشرافهم على المهام الرئيسة في المركز, وقد اثبت اللاجئون كفائتهم في ادارة المخيمات كما تولوا مسؤولية إمداداتهم الغذائية وتوزيع ملابسهم والرعاية الطبية والصحة[38].

سعت منظمة اللاجئين الدولية لغرض توفير مستوى غذائي مناسب للاجئين مع التحفظ على ان النظام الغذائي من حيث السعرات الحرارية لسكان مخيمات اللاجئين يجب الا يكون اعلى من المستوى السائد في البلد الذي توجد فيه تلك المخيمات[39],وبناءً على ذلك عملت المنظمة جاهدة لتحقيق مستوى غذائي مرض استناداً إلى معيار الصيانة المؤقت لتناول 1900 سعرة حرارية يومياً, الذي حدده المجلس الوطني للبحوث في الولايات المتحدة الامريكية[40].

وعلى ما يبدو ان سبب اهتمام منظمة اللاجئين الدولية بالمعايير العالية في اختيار المستوى الغذائي المناسب للاجئين, خوفاً من حالات التسمم التي قد تحصل في حال عدم وجود الاطعمة الجيدة المقدمة لهم, از تفشي الامراض نتيجة رداءة نوع الغذاء مما قد يضيف مشاكل اخرى تثقل من الاعباء الكبيرة التي وقعت على كاهل المنظمة ازاء توطين اللاجئين.

وضعت لذلك مقاييس غذائية معدلة في عام 1948 وتم تطبيقها في المنطقتين البريطانية والامريكية في المانيا, على ان يكون متوسط السعرة الحرارية للحصة الغذائية للشخص المستهلك 2230 سعرة حرارية للشخص يومياً, تميز هذا النظام الغذائي عن المستخدم سابقاً بكونه اكثر توازناً, اذ وفر العديد من الاغذية الاساسية التي كان يفتقر اليها اللاجئين في النظام السابق, فقد وفر البيض للأطفال والحوامل والمرضعات وكذلك الحليب كامل الدسم[41], اما في إيطاليا فقد اشترت المنظمة معظم احتياجاتها الغذائية في البلاد بشكل مستقل، باستثناء البداية عندما حصلت على بعض المواد من الحكومة الإيطالية على سبيل الإعارة، لكن ارتفاع الأسعار دفع المنظمة إلى اللجوء بشكل متزايد إلى الأسواق العالمية واتخذت المشتريات المبكرة من خارج إيطاليا ذات طبيعة طارئة ومكلفة؛ كان من الضروري إنفاق حوالي 245,000 دولار أمريكي لتوفير إمدادات الحليب الضروري لمدة ثمانية أشهر, ولكن في النهاية تم الحصول على معظم الإمدادات الغذائية باستثناء اللحوم الطازجة والخضراوات، من الولايات المتحدة الامريكية، وكان نظام الحصص الغذائية مماثلًا تقريبًا للنظام السائد في المنطقة المحتلة التي تديرها الولايات المتحدة الامريكية في ألمانيا[42].

استخدمت منظمة اللاجئين الدولية في النمسا المعيار الفيدرالي النمساوي(Austrian Federal Nutrition Standard) كأساس للتخطيط من أجل إعداد مقياس غذائي معدل للاجئين, وهذا المعيار لا يتضمن أية مخصصات للفواكه والخضروات الطازجة، ولذلك كان من الضروري إضافة مكملات غذائية للأطفال الصغار والنساء الحوامل والمرضعات، وكذلك لحالات المستشفيات الطارئة[43].

صدرت برقية سرية من الممثلية الدبلوماسية البريطانية في فيينا إلى وزارة الخارجية البريطانية منذ العشرين من حزيران 1947، جرى التأكيد فيها على أن مسؤولية إعالة اللاجئين وقعت على عاتق الحكومة النمساوية وليس على السلطات العسكرية البريطانية, وأوضحت البرقية أن السلطات العسكرية يمكنها قبول إعالة عائلات اللاجئين المقيمين في المخيمات خاصة في حال مغادرة المعيلين إلى العمل،كما أشارت الوثيقة إلى مقترح فرنسي يقضي باقتطاع 100 شلنغ نمساوي والتي تعادل بالدولار حوالي8,54 دولار من أجور اللاجئين العاملين في فرنسا، وإرسالها كمساهمة في إعالة عائلاتهم المتبقية في المنطقة الأميركية من النمسا[44].

سعت المنظمة في اطار برنامجها الصحي الى توفير الخدمات الطبية اليومية للاجئين المؤهلين, فقد وضعت معايير للإسكان والصرف الصحي ونسقت سياسات التغذية والصحة بشكل وثيق مع السلطات الحاكمة, ووفرت أنظمة غذائية خاصة لبعض الفئات الطبية, وأنشئت خدمات طبية وتمريضية وطب أسنان في مراكز التجمع عمل بها لاجئون مؤهلين, ووضعت تدابير محكمة لمكافحة الأمراض المعدية، وانشئت عيادات خاصة لرعاية الأمهات والرضع والأطفال في حالات السل والأمراض المعدية[45].

طبقت البعثات الميدانية معايير طبية صارمة في مراكز اللاجئين للحفاظ على مستوى صحي عالي وللكشف عن الامراض وعلاجها, وقد كشفت الفحوصات عن امراض خفية مثل السل وامراض القلب, اضافةً الى الاثار الجانبية العديدة لسوء التغذية واعطت المنظمة اهتماماً خاصاً لمكافحة السل والتغذية[46].

عملت منظمة اللاجئين الدولية على تطوير برنامج فعال لمكافحة مرض السل بين اللاجئين بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية(World Health Organization)[47], وقد استخدمت المنظمة اجهزة التصوير الشعاعي للكشف المبكر الجماعي عن المرض, وقد اتيح دواء الستربتومايسين(Streptomycin) ,للعلاج في الحالات التي رجح الاستفادة منها وفقاً لتوصيات منظمة الصحة العالمية مع توفير المكملات الغذائية[48].

سجلت حالات كثيرة من الحمى القرمزية والسعال الديكي والتيفوئيد, لكن لم تكن اكبر من تلك التي سجلت بين السكان المدنيين الاصليين, وقد وضعت المنظمة اولئك المرضى في مستشفيات خاصة ادارتها سلطات الاحتلال او في مستشفيات محلية, وقد اعتمدت المنظمة الدولية للاجئين على خدمات اللاجئين انفسهم فقد تعاون أكثر من 2500 طبيب لاجئ و2000 ممرض لاجئ مع الكوادر الطبية التابعة لمنظمة اللاجئين الدولية[49] .

اولت المنظمة اهتمام كبير للاجئين ذوي الاحتياجات الخاصة لغرض اعادة تأهليهم البدني والمهني لتمكينهم من الاعتماد على انفسهم سواء اعيدوا الى وطنهم او بلد آخر, كما حددت عدد المصابين بإعاقة اثرت على امكانية توظيفهم مع ذكر نوع هذه الاعاقة[50].

لم يقتصر البرنامج لصحي لدى المنظمة على مكافحة الأمراض المعدية فحسب، بل شملت أيضًا توفير الغذاء الكافي، وخدمات الصرف الصحي، ومعايير الإقامة على متن السفن والقطارات، ودراسة الاحتياجات الخاصة للفئات "الضعيفة مثل كبار السن، والنساء الحوامل، والرضع، والأطفال وتوفير المرافقين الطبيين عند الحاجة, وإجراء الفحوصات الطبية قبل السفر, كانت جميع تلك الأمور ضرورية لضمان سرعة وسلامة تنقل اللاجئين إلى وجهاتهم التي قدوها بعد الحرب [51].

كان ضمن اجراءات المنظمة الدولية للاجئين الخاصة بالإعادة للوطن او التوطين على اللاجئ ان يقدم نموذج الفحص الطبي[52] اذ يخضع اللاجئ الى الفحص السريري للتأكد من حالته الصحية وقدرته على السفر والاندماج في البلد اللاجئ اليه , وقد تضمنت الاستمارة الطبية بيانات شخصية اساسية اضافة الى تقييم بدني ونفسي وفحوصات خاصة بالأمراض المعدية كالسل والزهري, وحددت تلك الاستمارة اذا كان اللاجئ لائق طبياً او غير لائق, وكان شرط مسبق لقبول ملف اعادة التوطين[53].

شكل توزيع الملابس احد الجوانب الاساسية لبرامج الرعاية الانسانية التي تبنتها المنظمة, اذ تم توفير الملابس من قبل المنظمة حسب الحاجة، مع مراعاة الظروف المناخية والمهنة والظروف المادية والعمر والجنس, عملت المنظمة بالتعاون مع حكومات سلطات الاحتلال على تنظيم شبكات امداد حيث جمعت الملابس عبر التبرعات او من فائض المخازن العسكرية[54], كانت الملابس تفرز بعناية وفق معايير الجودة والحاجة وغالباً يتم اصلاح القطع التالفة في ورش صغيرة انشئت داخل المخيمات, اعطت الاولوية في التوزيع للفئات الاكثر ضعفاً مثل الاطفال والنساء[55].

اعتمدت منظمة اللاجئين الدولية خلال مراحل عملها نظام التعليم في المخيمات, اذ اقتضى بضرورة توفير التعليم الأساسي للأطفال اللاجئين, اضافة الى ذلك فتح برامج لمحو الامية والتدريب المهني للكبار, وقد تفاوتت المرافق المتاحة للمدارس الابتدائية والثانوية من مركز لآخر ففي كل مركز ذي مساحة مناسبة كانت توجد رياض أطفال ومدارس ابتدائية وثانوية, وكانت إدارة نظام مدارس اللاجئين تقع بشكل رئيس على عاتق اللجان التعليمية الوطنية في مراكز التجمع[56].

نفذت كل من النمسا وألمانيا وإيطاليا هذا القرار داخل مخيمات اللاجئين الواقعة في أراضيها، اذ أنشئت مدارس خاصة ومراكز للتدريب الحرفي والزراعي، كما وفرت قروض ومنح دراسية لمساعدة الشباب على مواصلة تعليمهم العالي,وقد اعتبر هذا التوجه خطوة محورية في سياسة المنظمة ؛لكونه يربط بين التعليم وبين هدف إعادة التوطين والاندماج في المجتمعات الجديدة[57].

ركزت المنظمة بشكل كبير على رعاية وتعليم الشباب غير المصحوبين بذويهم من سن 17 إلى 21 عاماً والذين كانوا غير مرتبطين أو يحتاجون إلى توجيه خاص, كما واجهت المنظمة صعوبات في توفير كافة احتياجات الشباب في مراكز التجمع نظراً لندرة المرافق, وقد بذلت جهوداً في محاولة لتحسين الوضع من خلال البرامج الترفيهية، بما في ذلك كرة السلة المنظمة وكرة القدم والألعاب الرياضية, ولكن كل هذا يعتبر غير كافٍ لتلبية احتياجات الشباب تحت رعاية IRO[58].

انشئت المنظمة مراكز شبابية في كل من المنطقة البريطانية في المانيا والمنطقة الامريكية في النمسا, كان الهدف منها توفير التدريب اللغوي والتوجيه المهني للاجئين بعد اختبارات فردية للأهداف والمهارات, وقد سجل حوالي 200 شاب وشابة وتم قبول حوالي 160 منهم بعد اجراء المقابلات والتوثيق[59].

عملت المنظمة على اقامة دورات تدريبية تطبيقية للاجئين المؤهلين في تشرين الثاني عام 1948 الهدف منها تنمية المهارات المهنية للاجئين, صقل قدراتهم وهذا بدوره اسهم في زيادة فرص التوظيف لأكبر عدد ممكن من اللاجئين, وقد التزمت المنظمة بتمكين المرشحين المؤهلين من الاستفادة من فرص العمل المتاحة لديها وبزيادة حظوظ اعادة توظيف جميع اولئك الذين لم يجدوا عملاً[60] .

كانت الدورات البدائية التي قدمتها المنظمة متنوعة في المهن الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية, بالنسبة للرجال فكانت الدورات الأكثر شيوعاً في مهن البناء والأعمال الميكانيكية والزراعة, أما بالنسبة للنساء فقد تم التركيز على الخدمة المنزلية والتمريض وصناعة الملابس والنسيج والطباعة, اذ صممت لتزويدهم بالمهارات التقنية والمعرفية اللازمة للانخراط في سوق العمل المحلي [61].

كما طورت المنظمة برنامجها التدريبي للكوادر الطبية والتمريضية والعاملين ذوي الصلة، وذلك للتحضير لإعادة التوطين وضمان استمرارية الخدمات الصحية والطبية الأساسية في عمليات المخيمات , وقدتلقت حوالي 2360 شابة في ألمانيا والنمسا وإيطاليا والشرق الأوسط تدريبًا كمساعدات في أجنحة المستشفيات وممرضات حضانة[62].

قامت المنظمة بأنشاء قسم للتوظيف والتدريب المهني في مقر المنظمة في جنيف ,وعقدت مؤتمر في الثامن من كانون الثاني عام 1948 لمسؤولي التوظيف في المنظمة من ألمانيا والنمسا وإيطاليا ومسؤولي التدريب المهني, وقد اعطى المؤتمر اهتمام كبير لنظام

التسجيل والتصنيف المهني الذي كان يطور آنذاك من قبَل ممثل عن دائرة التوظيف التابعة لوزارة العمل الأمريكية(United States Department of Labor) ، والذي اعير إلى المنظمة لإجراء أول مسح للمهارات المهنية للاجئين القابلين للتوظيف[63].

وضعت منظمة اللاجئين الدولية برنامجًا خاصاً لاختبار اللاجئين في المهارات المهنية بهدف تقييم قدراتهم العملية وتحديد مدى قابليتهم للاندماج في أسواق العمل, وقد صمم هذا البرنامج على أسس منهجية جمعت بين الاختبارات النظرية والتطبيقية، اذ يمكن من قياس المهارات التقنية والحرفية المكتسبة إضافة إلى استكشاف الكفاءات القابلة للتطوير عبر التدريب, كما ساعدت نتائج هذه الاختبارات في تصنيف اللاجئين وفقا لمجالات تخصصهم وضمان توظيف أكثر عدالة وكفاءة للموارد البشرية المتاحة[64]

شهدت بداية عام 1949 توسعاً ملحوظاً في برامج التدريب المهني التي أشرفت عليها المنظمة الدولية للاجئين في ألمانيا، النمسا، وإيطاليا, فقد شارك شهريًا نحو 9,300 لاجئ في تلك الدورات التي صممت لتلبية احتياجات مشاريع إعادة الإعمار من خلال تزويد المشاركين بمهارات تقنية وعملية جديدة ,وبلغ عدد الملتحقين المنتظمين بالدورات 6,972 لاجئًا توزعوا على نحو 50 برنامجًا تدريبيًا، وبحلول نهاية العام، كان ما يقارب 40,000 لاجئ قد استفادوا بصورة كبيرة من هذه البرامج، اذ استكملت المنظمة نشاطها التدريبي عبر 108 مدرسة مهنية[65].

وجه المجلس العام لمنظمة اللاجئين الدولية في حزيران 1949 نتيجة اقتراب اغلاق المنظمة الادارة بما يلي" **وقف الرعاية والاعالة بحلول 30 حزيران 1950 ,باستثناء اولئك الذين هم في طور اعادة التوطين ومجموعة النواة الصلبة التي لم يتم توفير حلول لها مسبقاً"[66]**, لذلك في الاول من تموز عام 1950 تم نقل مسؤولية اكثر من 111,000لاجئ الى السلطات المحلية في اوروبا الغربية والمانيا والنمسا واستمر ما يقارب 137,000 لاجئ آخر في تلقي الرعاية والاعالة من المنظمة, ومثل النقل نقطة تحول رئيسة في حياة منظمة اللاجئين الدولية وفي حياة اللاجئين المعنيين وعلاقاتهم بالحكومات[67] .

نلاحظ من خلال ما تقدم ان برنامج الرعاية والصيانة التي قدمته المنظمة الدولية للاجئين لم يقتصر على تلبية الاحتياجات المادية الطارئة بل اتخذ طابعاً اوسع شمل الغذاء والسكن والصحة والتعليم والملبس لكي يهيئ اللاجئين نفسياً وعملياً للعودة الى اوطانهم او التكيف في مجتمعات جديدة, وقد ساهم هذا البرنامج في بناء الحياة اليومية للاجئين وحفظ كرامتهم, كما شجعهم على تنمية مهاراتهم وتطويرها بما يتلائم مع قدراتهم الجسدية والفكرية, مما ساعد في عملية اندماجهم بالمجتمعات الجديدة عليهم بسرعة اكبر, لذلك قدمت منظمة اللاجئين الدولية الدعم المادي والمعنوي للاجئين وفق أعلى المستويات الحياتية.

الخاتمة:

خلص البحث إلى أن منظمة اللاجئين الدولية (IRO) أدت دورًا محوريًافي الرعاية والصيانة خلال الأعوام 1947–1950، وأسهمت في التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. فقد نجحت المنظمة، رغم الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة، في توفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة الكريمة لملايين اللاجئين، مما حال دون تفاقم الأوضاع الصحية والاجتماعية داخل مخيمات اللجوء.

كما يتضح أن تجربة منظمة اللاجئين الدولية شكلت أساسًا مهمًا لتطور العمل الإنساني الدولي، وأسهمت في بلورة المفاهيم الحديثة لحماية اللاجئين ورعايتهم، الأمر الذي انعكس لاحقًا في إنشاء مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وبذلك يمكن القول إن دور منظمة اللاجئين الدولية لم يقتصر على الإغاثة المؤقتة، بل امتد ليكون نموذجًا مبكرًا للتعاون الدولي في معالجة قضايا اللجوء، وما زالت آثار تلك التجربة حاضرة في سياسات اللاجئين المعاصرة.

هوامش البحث:

(1) Pawel Sekowski, The Care and Assistance Provided for Polish Child Refugees in Barcelona in the Immediate Post‐WWII period, European Journal of the History of Childhood and Youth, No. 2, 2019,p. 46.

(2) U.N., Economic and Social Council, Report of the International Refugee Organization, Document,(E/1334/EN),17May 1949,P.15.

(3)Pawel Sekowski,OP.Cit,P.47.

(4)AtleGrahl-Madsen,The Status of Refugees in International Law,The International and Comparative Law Quarterly,Vol. 16, No. 3,Cambridge University Press,1967,P.828

(5)Sebastian Huhn, Plausible Enough': The IRO and the Negotiation of Refugee Status After the Second World War,Journal of Contemporary History , Vol. 58,No(3),Germany2023,P.405

(6)Sebastian Huhn, Negotiating Forced Migration in the IRO's 'Care and Maintenance' (CM/1) Files,Institute for Migration and Intercultural Studies, University of Osnabrück,2021,P.10

(7) Julia devlin, Safe haven africa: polish displaced persons in africa during and after world war ii, Beyond Europe: Findings on the International Refugee Organization (IRO) in Africa and Asia, 1947-1951, Christian Höschler and AkimJah,
Arolsen Archives, 2021,P.19

(8)Sebastian Huhn, Plausible Enough': The IRO and the Negotiation of Refugee Status After the Second World War, OP.Cit,p.4 06

(9) Sebastian Huhn, Negotiating Forced Migration in the IRO's 'Care and Maintenance(CM/1) Files, , OP.Cit,p.9.

(10)Julia devlin,Op.Cit.23.

(11) Michael Marrus The Unwanted: European Refugees in the Twentieth Century,Oxford University, Oxford ,1985,P.342.

(12) Sebastian Huhn, Plausible Enough': The IRO and the Negotiation of Refugee Status After the Second World War, OP.Cit,p.407

(13) Sebastian Huhn, Negotiating Forced Migration in the IRO's 'Care and Maintenance(CM/1) Files, , OP.Cit,P.10.

(14) Gerard Daniel Cohen, In War's Wake: Europe's Displaced Persons in the Postwar Order, Oxford University Press, Oxford , 2012,P.43.

(15)U.N, Economic and Social Council,International organization for refugees two reports annual to nations ,Document(E/1675)8May 1950,P.5.

(16))U,N, Economic and Social Council, International organization for refugees two reports annual to nations, Document,(E/1675),8May 1950,P.6.

(17) Edward Newman and Joanne Van Selm,Refugees and Forced Displacement:International Security, Human Vulnerability, and the State,United Nations University Press,2003,P.159

(18) U.N, Economic and Social Council,, International organization for refugees two reports annual to nations , Document,(E/1675),8May 1950,P.6.

(19)U.N, Economic and Social Council, Report On The Progress And Prospect Of RepatrIation, Resettlement And Immigration Of Refugees And Displaced Persons, Document(E/816)10 June1984,P.7.

(20)U.N, Economic and Social Council, Report of the International Refugee Organization, Document(E/1334/EN)17May 1949,P.15.

(21)U.N, Economic and Social Council, Report On The Progress And Prospect Of RepatrIation, Resettlement And Immigration Of Refugees And Displaced Persons,Document,(E/816),10 June1984,P.7.

(22) U.N, Economic and Social Council, Report On The Progress And Prospect Of RepatrIation, Resettlement And Immigration Of Refugees And Displaced Persons, Document,(E/816),10 June1984,P.7

(3)اللجنة الأمريكية :هيئة إنسانية يهودية تأسست عام 1914 في نيويورك، بهدف تقديم الإغاثة والمساعدات الإنسانية لليهود المتضررين من الحروب والفقر والاضطهاد في أنحاء العالم. وقد لعبت دورًا كبيرًا خلال الحربين العالميتين، خصوصًا في دعم اللاجئين اليهود في أوروبا وآسيا، من خلال توفير الغذاء، والمأوى، والرعاية الصحية، والتعليم، والمساعدة على الهجرة وإعادة التوطين. للمزيد ينظر:

Yehuda Bauer, Jews, Refugees, and the Holocaust: The Role of the American Jewish Joint Distribution Committee, 1939–1945, Translated and Introduced by Kifah Al-Jawahiri, Academic Research Center, Beirut, 2016,PP.35-36.

(24)Elizabeth Rebecca Hyman,AN Uncertain life in another world": German and Austrian Jewish refugee Life IN Shanghal 1938-1950,thesisMaster,Graduate School, the University of Maryland, College Park,2014,P.69.

(25)Louise W. Holborn, The International Refugee Organization: A Specialized Agency of the United Nations – Its History and Work, 1946–1952, New York: Oxford University Press, 1956,P.127.

(26)UN. Department of Public Information, Yearbook of the United Nations1947-1946,UN Dept. of Public Information, New York,1948,P.960.

(27)) Pawel Sekowski,OP.Cit,P.48

(28) U.N, Economic and Social Council, Report of the International Refugee Organization, Document,(E/1334/EN),17May 1949,P.9.

(29)Ibid

(30) Sebastian Huhn, Plausible Enough': The IRO and the Negotiation of Refugee Status After the Second World War, OP.Cit,p.418

(31)Louise W. Holborn , OP.Cit. ,P.225.

(32) U.N, Economic and Social Council, Report of the International Refugee Organization, Document,(E/1334/EN),17May 1949,PP.15-16

(33)International Organization Foundation, Inter, International Refugee Organization, Vol. 3, No. 3 , Cambridge University Press,1949 , P. 538

(34) U.N, Economic and Social Council, Report of the International Refugee Organization, Document,(E/1334/EN)17May 1949,P.17.

(35) U.N, Economic and Social Council, Report of the International Refugee Organization, Document,(E/1334/EN),17May 1949,P.85.

(36) UNHCR The UN Refugee Agency, Refugee Committees and Local Governments: An Operational Partnership for an Inclusive Approach to Community-Driven solutions,2024,P.4.

(37) Louise W. Holborn, OP.Cit,P.227.

(38)U.N, Economic and Social Council, International organization for refugees two reports annual to nations, Document,(E/1675),8May 1950,P.7.

(39)U.N, Economic and Social Council, Report of the International Refugee Organization, Document,(E/1334/EN),17May 1949,P.20.

(40) Louise W. Holborn, OP.Cit,P.230.

(41)U.N, Economic and Social Council, Report of the International Refugee Organization, Document,(E/1334/EN),17May 1949,P.20

(42)Sebastian Huhn, Plausible Enough': The IRO and the Negotiation of Refugee Status After the Second World War, OP.Cit,p.419.

(43)U.N, Economic and Social Council, Report of the International Refugee Organization, Document,(E/1334/EN),17May 1949,P.20.

(44)F.O, W 1127,British Foreign Office, Refugees in Austria,telegram No. 561 from British Diplomatic Representative in Vienna to Foreign Office, 20 June 1947.

(45) Louise W. Holborn, OP.Cit.,P.219.

(46)Mary Stypul, Nursing Aboard a D.P. Ship, The American Journal of Nursing, Vol. 48, No.8, Lippincott Williams & Wilkins,1948,P.494.

(4)منظمة الصحة العالمية: هي وكالة تابعة للأمم المتحدة في مجال الصحة تأسست في السابع من نيسان عام 1948 ,ومقرها في جنيف ,تقدم المنظمة الدعم العلمي والفني للدول في مجالات الصحة العامة, كما حققت العديد من الانجازات في مجال الصحة العامة,وقد ضمت المنظمة 194 دولة عضواً ولديها ستة مكاتب اقليمية و150 مكتباً ميدانياً. للمزيد ينظر:

Marcos Cueto, Theodore M. Brown, and Elizabeth Fee, The World Health Organization ,Cambridge Cambridge University Press, 2019, 35-38.

(48)U.N, Economic and Social Council, Report of the International Refugee Organization, Document,(E/1334/EN),17May 1949,P.19.

(49)U.N, Economic and Social Council,International organization for refugees two reports annual to nations , Document(E/1675)8May 1950,P.19.

(50)U.N, Economic and Social Council, Report of the International Refugee Organization, Document(E/1334/EN)17May 1949,P.21.

(51) Louise W. Holborn , OP.Cit.,P.220.

(52)National Archives of Australia (NAA), Resettlement Medical Examination Form – LászlóMakay, International Refugee Organization (IRO), 22 May 1950

National Archives of Australia (NAA), Resettlement Medical Examination Form – LászlóMakay, International Refugee Organization (IRO), 22 May 1950.

(53)Sebastian Huhn, Plausible Enough': The IRO and the Negotiation of Refugee Status After the Second World War, OP.Cit,P.421.

(54)Ibid

(55)Arthur Rucker, , OP.Cit.,P.68

(56) International Organization Foundation, Inter, International Refugee Organization, Vol. 3, No. 3 , Cambridge University Press,1949, p.539 .

(57)James Leiby, A History of Social Welfare and Social Work in the United States 1815-1972,Columbia University Press,Columbia, 1978 , P.217.

([58])U.N, Economic and Social Council, International organization for refugees two reports annual to nations , Document(E/1675)8May 1950,P.22.

([59]) International Organization Foundation, Inter, International Refugee Organization, Vol. 3, No. 3 , Cambridge University Press,1949, p.540 .

([60])James Leiby ,OP.Cit.,217.

([61])UN. Department of Public Information, Yearbook of the United Nations1947-1946, UN Dept. of Public Information, New York,1948,P.962.

([62])Pawel Sekowski,OP.Cit,P.49.

([63])Ibid.

([64])Sebastian Huhn, Plausible Enough': The IRO and the Negotiation of Refugee Status After the Second World War, OP.Cit,p.418

([65]) U.N, Economic and Social Council, International organization for refugees two reports annual to nations , Document(E/1675)8May 1950,P.22.

([66]) U.N, Economic and Social Council, Report of the international refugee organization, Document,(E_2005_EN),June,1951,P21.

([67])Ibid.